الأمم المتحدة

A/C.1/55/PV.10

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **١٠**

الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان ..... (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

تأبين السيدة سيريمافو باندرانايكة، رئيسة وزراء سري لانكا السابقة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب، بالنيابة عن الدول الأعضاء في اللجنة الأولى وأصالة عن نفسي، عن أعمق تعازينا ومواساتنا لوفد سري لانكا على الخبر المحزن المتمثل في وفاة رئيسة وزراء سري لانكا السابقة، السيدة سيريمافو باندرانايكة. لقد كانت أول امرأة تتولى منصب رئيس الوزراء في العالم، واضطلعت بدور هام في ميدان نزع السلاح. وخلال رئاستها لحركة عدم الانحياز اقترحت البلدان غير المنحازة عقد أول دورة استثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونحن نشعر بحزن عميق على وفاتها.

أعطي الكلمة لممثل سري لانكا.

السيد باليهاكارا (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني العميق لكم، سيدي الرئيس، وللجنة، على المشاعر المؤثرة التي أعربتم عنها بشأن المناسبة الحزينة لوفاة رئيسة وزرائنا السابقة، الأونرابل سيريمافو ر. د. باندرانايكة.

وكما تفضلتم، سيدي، فإن شعب سري لانكا يفخر بتواضع بإرث السيدة باندرانايكة بوصفها أول امرأة تُنتخب رئيس للوزراء. وبالمثل، فقد كانت لحياتها كرئيسة للوزراء في بلادي أهمية كبيرة بالنسبة لولاية هذه اللجنة وأعمالها، حيث كانت نصيرا لقضية نزع السلاح. وكما ذكرتم، أيضا، فقد بادرت بلدان عدم الانحياز بقيادة السيدة باندرانايكة أثناء رئاسة سري لانكا للحركة، إلى اقتراح عقد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح – وهو الاقتراح المقدم من نفس هذه اللجنة – مما أفضى في النهاية إلى توافق دولي في الرأي بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف: الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي عُقدت عام ١٩٧٨.

وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن المشاعر التي أعربتم عنها ستنقل إلى أسرة الراحلة السيدة باندرانايكة وإلى حكومة سري لانكا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-68193 (A)

البنود من ٦٥ إلى ٨١ في جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد لاك (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تهنئة الوفد الأسترالي لكم، سيدي الرئيس، بمناسبة تعيينكم رئيسا لهذه اللجنة، وأن أعرب عن اغتباط وفدي لرؤيتكم وأنتم تديرون عمل اللجنة. ونتطلع للعمل معكم بصورة وثيقة خلال الأسابيع المقبلة.

إننا إذ نناقش المزايا النسبية لمشاريع القرارات المختلفة المعروضة علينا، قد يكون من السهل أحيانا أن ننسى لماذا نحن هنا وما الذي نحاول أن نحققه أساسا. لقد أُنشئت الأمم المتحدة قبل ٥٥ عاما، وهدفها الأساسي، كما ورد في المادة الأولى من الميثاق، ''حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تعدد السلم ولإزالتها''.

إن منع الأسباب التي تهدد السلم يقتضي بناء الثقة بين الأمم وإيجاد نظام فعال للأمن الدولي. وفي نطاق سلطة اللجنة الأولى فإن منع الأسباب التي تهدد السلم يشمل الإسهام في تطوير الآليات الدولية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والعمل من أجل القضاء عليها. وأستراليا شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، لها سجل مشرّف في المساهمة في تحقيق هذين الهدفين. وهذه المساهمة تستند إلى الاعتراف بأن أمننا الوطني لا يمكن تحقيقه بمعزل عن الأمن العالمي. وأمننا الوطني والإقليمي يتعززان على أفضل نحو ممكن من خلال تطوير نظام أمني دولي ومن خلال إزالة التهديد للسلم بأسلحة الدمار الشامل والتكديس المفرط للأسلحة التقليدية. ولا يمكن ضمان أمننا الوطني إلا في بيئة أمنية عالمية مستقرة. وهذا ينطبق على كل الدول الممثلة هنا مثلما ينطبق على أستراليا.

وعلى الرغم من البيئة الأمنية العالمية المعقدة وغير المستقرة، فإن استعراض الإنجازات الأخيرة يظهراننا قد أحرزنا تقدما كبيرا في تنفيذ ولايتنا.

فعلى الجانب الإيجابي من السجل، نجد الإنجازات التالية: النتائج البارزة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي حدد للمجتمع الدولي برنامج عمل طموح لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع الأسلحة للسنوات الخمس المقبلة؛ وإبرام معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية والدعم القوي لهذه المعاهدة، والتي أرست نظاما دوليا قويا ضد أي تجارب نووية أخرى؛ والتقدم الملموس المحرز نحو بلوغ الهدف النهائي المتمثل في فرض حظر عالمي على الألغام الأرضية من خلال تنفيذ اتفاقية أوتاوا؛ وبدء الاستعدادات الجادة لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي سيعقد عام ٢٠٠١.

وإذا كنا قد أحرزنا تقدما، فهناك، أيضا، الكثير من العمل الذي لم يُنجز. ونحن نتفهم ذلك إلى حد كبير. أما وقد قُلت ذلك، فإن استمرار الجمود فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح أمر يتحدى المصداقية. وباعتبار مؤتمر نزع السلاح الهيئة الوحيدة المخولة تحديدا بالتفاوض على الصكوك بشأن تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي، فإن للمؤتمر جدول أعمال واضح وبرنامج عمل محدد يحظيان بموافقة واسعة. وفي حين أن الأغلبية العظمى من البلدان الممثلة في مؤتمر نزع السلاح تريد أن يتحقق ذلك، فمن المؤسف أننا لا نزال خاملين، بسبب إصرار قلة على الربط بين كل عناصر برنامج العمل المقترح على أساس كل شيء أو لا شيء. ومما يبعث على قلق أستراليا، أن التطلعات المشروعة للأغلبية ما تزال رهينة هذا الموقف.

إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد حدد للمجتمع الدولي جدول أعمال ينم عن التحدي في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح للسنوات الخمس المقبلة. ويجب أن تكون أولويتنا الأولى ترسيخ هذا الإنجاز من خلال عمل اللجنة الأولى. ولكن هناك ما هو أهم من ذلك، إذا كان لنا أن نحافظ على روح التعاون والالتزام التي تجلّت في المؤتمر الاستعراضي، ألا وهي الحاجة إلى أن تشرع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في التنفيذ المبكّر والحازم لنتائج مؤتمر الاستعراض.

إن مجموعة التدابير التي تم الاتفاق عليها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي ترسي معيارا هاما للتقدم نحو نزع السلاح النووي. وعلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الآن أن تترجم إعلان نيتها هذا إلى عمل ملموس. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الصادر مؤخرا عن الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الضمانات الأمنية لمنغوليا.

وثمة أولوية واضحة لكل الدول هي دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيِّز النفاذ. ومما يبعث على خيبة الأمل أن تلك المعاهدة لم تدخل حيِّز النفاذ رسميا حتى الآن. غير أن المعاهدة الآن في طور التنفيذ المؤقت، وعليها ١٦٠ توقيعا و ٦٥ تصديقا. وليس ثمة شك في أن المعاهدة قد أرست قاعدة دولية قوية ضد أي تجارب نووية جديدة، كما برهنت على ذلك قوة رد الفعل إزاء التطورات التي وقعت عام ١٩٩٨. وأستراليا بوصفها مشاركا رئيسيا في تقديم مشروع قرار اللجنة الأولى بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا ننتهز هذه الفرصة لنحث تلك الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة أو تصادق عليها، أن تفعل ذلك دون إبطاء. ونشجع كل الذين صادقوا على المعاهدة على أن يتدارسوا العمل الممكن القيام به للحث على دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر. وقد أجرت أستراليا مؤخرا جولة أخرى من الجهود الدبلوماسية مع بلدان آسيا – المحيط الهادئ، والبلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٤٤ التي تعد مصادقتها لازمة لدخول المعاهدة حيِّز النفاذ، وستواصل بذل جهودها تحقيقا لذلك الغرض.

وكان كل من مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ ومؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ قد حددا التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية باعتباره أحد الخطوات العاجلة للغاية فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذها. ولكن، على الرغم من تأييد كافة الدول الممثلة هنا مرارا وتكرارا، فلم تبدأ المفاوضات بشأن هذه المعاهدة بعد. وما يبعث على خيبة الأمل والإحباط أن مؤتمر نزع السلاح لم يبدأ حتى الآن مفاوضاته على هذه الخطوة المنطقية التالية بشأن تحديد الأسلحة النووية وجدول أعمال نزع السلاح النووي. وفي حين أن أسباب هذا الوضع معروفة لنا جميعا، إلا أنه ليس هناك أي مبرر على الإطلاق لكي لا يغتنم الذين يدعون أنهم يولون أهمية قصوى لنزع السلاح النووي، الفرصة للإسهام في بلوغ هذا الهدف من خلال التفاوض المبكر على معاهدة وقف الإنتاج. وريثما تجرى المفاوضات بشأن المعاهدة، فإننا نتطلع إلى انضمام كافة الدول ذات الصلة لوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في إنتاج الأسلحة النووية.

وأستراليا من المؤيدين بقوة لنظام الضمانات المعزز الذي طورته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل معالجة أوجه القصور التي كشف عنها البرنامج السري العراقي للأسلحة النووية. ولن تتحقق الفعالية الكاملة لنظام الضمانات المعزز إلا عندما يكون هناك التزام عالمي بالبروتوكول الإضافي لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي يجعل ذلك هدفا أساسيا لعدم

الانتشار. ويسرنا أننا كنا أول بلد يصادق على البروتوكول الإضافي، ونحث كل الدول التي لم توقع أو تصادق على البروتوكول الإضافي حتى الآن، أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

إن تطوير وانتشار القذائف التسيارية – وهي وسائل الإيصال الرئيسية لأسلحة الدمار الشامل – تؤدي إلى زعزعة الأمن الإقليمي والعالمي. وأستراليا تشعر بالقلق العميق لتزايد عدد البلدان التي تقتني تكنولوجيا القذائف التسيارية، كما أن برامج القذائف التسيارية في بعض هذه البلدان آخذة في الازدياد من حيث التعقيد والفعالية. وتدعم أستراليا بشكل ثابت الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار هذه القذائف، بما في ذلك من خلال فرض ضوابط على الصادرات الوطنية، والتفاوض على اتفاقات ثنائية حيثما كان مناسبا. ويمكن للجهود المتعددة الأطراف لتطوير قواعد دولية ضد انتشار القذائف، أن تكون ذات قيمة في بناء الثقة وتتمة أهداف عدم الانتشار. ومن الأهمية أيضا، ملاحظة الصلة بين انتشار القذائف والاهتمام بتطوير نظام دفاع ضد الصواريخ، فنظام الدفاع ضد الصواريخ هو رد مباشر على التهديد المتزايد دوما والذي يمثله الانتشار النووي.

وتسبب الأسلحة الصغيرة حاليا إصابات ووفيات أكثر من أي نوع آخر من الأسلحة، والصراعات التي تدفعها تكلف الاقتصادات والمجتمعات كثيرا، إن سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة تسهم في زعزعة الاستقرار السياسي، كما تشهد الأحداث الأخيرة في جنوب المحيط الهادئ، وهي منطقة ذات أهمية رئيسية بالنسبة لأستراليا.

ويسعد أستراليا على وجه الخصوص أن ترى ظهور عدد من البرامج الإقليمية لتشجيع حلول عملية في مجالات مثل التسريح، وإعادة الإعمار بعد الصراع، وتدمير المخزونات وإدارتها. وسوف يكون لهذه البرامج الإقليمية أعظم الأثر في خفض الأثر المدمر للأسلحة الصغيرة على مجتمعات مدنية تعيش في أوضاع خطيرة.

وبينما كانت مثل هذه البرامج منتشرة في أفريقيا وأوروبا والأمريكتين، إلا أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعالج أيضا قضايا الأسلحة الصغيرة بأسلوب بناء. وسوف يعقد هذا الشهر المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا اجتماعا لفريق خبراء حول الجريمة العابرة للحدود، بما فيها مناقشة الأسلحة الصغيرة. وتأمل أستراليا أن يشجع هذا الاجتماع أعضاء منتدى الرابطة الإقليمي على وضع مناهج إقليمية تجاه قضايا الأسلحة الصغيرة. كذلك سوف ينظر زعماء بلدان منتدى جنوب الأطلسي في هذا الاجتماع في تشريع نموذجي تمت صياغته لتشجيع نهج إقليمي مشترك تجاه الحد من التسلح ولقد شاركت أستراليا بشكل وثيق من صياغة هذا التشريع النموذجي، الذي سوف يمثل، إذا تمت الموافقة عليه، خطوة إيجابية إلى الأمام في جهود المنطقة لتنظيم تدفقات الأسلحة بشكل فعال. وتعتقد أستراليا بقوة أن برامج إقليمية كهذه تشكل عناصر أساسية في صياغة رد دولي أوسع على المشاكل التي تفرضها الأسلحة الصغيرة.

وسوف تستضيف الأمم المتحدة العام القادم مؤتمر ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه. ويتيح هذا المؤتمر فرصة فريدة لإقامة إطار عمل لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتصنيعها والقضاء عليهما. وتعتقد أستراليا بقوة أن أعضاء الأمم المتحدة يستطيعون، إذا عملوا معا، أن يحققوا نتائج إيجابية وعملية من مؤتمر ٢٠٠١.

ويشكل إبرام بروتوكول فعال لتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية أولوية كبرى لأستراليا. ونحن على ثقة بأنه يمكن التوصل إلى بروتوكول فعال لتعزيز الاتفاقية، التي يتقدم فوائد أمنية ملموسة للجميع. وأستراليا تلتزم التزاما

قويا بالوصول في مفاوضات الفريق المخصص لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية إلى نهاية ناجحة وفي الوقت الملائم، وفقا لولايته، قبل المؤتمر الخامس لاستعراض اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وسوف يتطلب ذلك التزاما سياسيا جوهريا ورفيع المستوى من جانب كل المشاركين في المفاوضات لوضع نظام امتثال قوي يعزز الموقف العالمي المناهض للأسلحة البيولوجية.

وسعيا لتحقيق عالم يخلو بالفعل من الألغام الأرضية، ترى أستراليا أن من الأهمية أن نعمل على تشجيع التقيد العالمي باتفاقية أوتاوا. ولدعم ذلك، تعمل أستراليا مع الشبكة الأسترالية للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية على تشجيع الدعم للاتفاقية بين بلدان جنوب شرقي آسيا.

أخيرا، إلى أن يتم تحقيق حظر عالمي شامل على الألغام الأرضية، سوف تظل الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة تؤدي دورا هاما في الحد من الأثر الإنساني للألغام الأرضية، خاصة وأنها تضم منتجين ومستخدمين رئيسيين للألغام الأرضية ممن لم يصدقوا على اتفاقية أوتاوا أو لم ينضموا إليها. وتعتبر أستراليا اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية صكا هاما من صكوك القانون الإنساني الدولي. وبما يتفق مع دعمنا الطويل للاتفاقية، يسعدني أن أعلن أن أستراليا ستكون على استعداد لرئاسة مؤتمر ٢٠٠١ لاستعراض اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية. ونحن نتطلع إلى دعم الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية لترشيحنا.

سيدي الرئيس، يتطلع وفد بلادي إلى العمل معكم ومع الوفود الأخرى بشكل وثيق وبناء خلال الأسابيع القادمة.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتهنئتكم وعرض دعمنا وتعاوننا عليكم وعلى أعضاء مكتبكم. ونحن، مثل عديدين هنا، نعلم شخصيا عن إنجازاتكم وتفانيكم في قضية نزع السلاح. وإننا واثقون من أن خبرتكم وحكمتكم الكبيرتين سوف تخدماننا كثيرا في عملنا.

السيد الرئيس، إنك تقودنا في عملنا في وقت ميمون للغاية، وقت يتجدد فيه الأمل وبشائر السلم ونزع السلاح. وقبل حوالي عام، عندما كنا نتطلع إلى ألفية جديدة، كان الإحساس بالأمل ضعيفا. وحتى الآن، ما زال هناك الكثير مما نحتاج إلى عمله، وقائمة المهام المحددة لنزع السلاح هي في الحقيقة قائمة طويلة. إلا أن الأحداث الأخيرة تعطينا اليوم مرة أخرى الأمل والعزم على مواجهة التحديات الماثلة أمامنا.

لقد حققنا بعض التقدم في عملية معاهدة عدم الانتشار النووي، وتكلم زعماؤنا بصوت واحد حول نزع السلاح في مؤتمر قمة الألفية، خاصة حول أسلحة الدمار الشامل، فلقد اقتربنا من عقد مؤتمر مجد مكرس للأسلحة الصغيرة، وتم تأجيل نشر منظومة دفاع وطني بالقذائف، ويزداد الزخم لتنفيذ اتفاقية أوتاوا. وانخفض التوتر في منطقتنا على شبه الجزيرة الكورية، وكذلك خفت شبح الانتشار. وأعلنت منغوليا نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأصدر الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ضمانات أمنية لمنغوليا، وهو تطور نرحب به. وأوشكت المفاوضات مع الدول النووية على الاستئناف حول منطقتنا الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وما زلنا نأمل أن يتم حل القضايا المعلقة.

لقد بدأنا مؤتمرنا لاستعراض معاهدة عدم الانتشار هذا العام تحت سحابة قاتمة من خيبة الأمل النووي. إذ لم يتم التخلي عن الترسانات النووية والمبادئ الاستراتيجية، وتفجرت مخاوف الانتشار النووي إلى واقع انتشار نووي في جنوب آسيا، ووصلت عملية استارت إلى مأزق، وعانت

معاهدة الحظر الشامل للتجارب من هزيمة علنية جدا، وتعطلت مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكن تحت الإدارة القديرة للسفير الجزائري بعلي، وبفضل جهود جميع الوفود، نجح المؤتمر في اعتماد خطوات عملية نحو جهود منتظمة وتدريجية لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ حول مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح. وتميَّز مؤتمر ٢٠٠٠ الاستعراضي بالتزام جماعي ومطلق من الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية. ورغم أن هذا تطور سار، فإنه لا يكفي، ويجب أن نعمل بشكل أقوى من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

العمل الذي يجب أن نقوم به مطروح علينا في هذه اللجنة. إننا نرحب مرة أخرى بمشروع قرار ميانمار حول نزع السلاح النووي بوصفه يمثل طموحات أغلب أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما أعضاء حركة عدم الانحياز. كذلك نؤيد مبادرات ائتلاف ''الخطة الجديدة'' من خلال مشروع قرارها الشامل، ونقر بتفرد وأهمية منهجها. ونتطلع أيضا نحو مشروع قرار اليابان حول نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ونثني بشكل خاص على الجهود المستمرة التي تبذلها ماليزيا لتعزيز الفتوى التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦. ولا بد من التشديد على أهمية هذه الفتوى لأنها تمثِّل أساسا ممكنا لنزع السلاح النووي.

إن مشروع القرار الذي شاركت في تقديمه روسيا والصين وبيلاروس والمتعلق بشبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية قد جاء في توقيت حسن، وينبغي مناقشته بشكل كامل. وترى الفلبين – شأنها شأن بلدان عديدة أخرى – أن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تشكِّل حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي، كما أنها جزء هام في عملية نزع السلاح الأعم. وفي هذا الصدد، نجد أن السياق الأعم لنزع السلاح يجعلنا ننظر باهتمام إلى مشروع القرار المقدّم من إيران حول القذائف. فهو يفتح مسلكا جديدا لعملنا، وينبغي لنا أن ندرس بعناية المقترح الإيراني بغية اتخاذ تدابير فعالة للحد من انتشار القذائف المعدّة لأسلحة الدمار الشامل.

وتنطوي الأسلحة النووية على إمكانية إحداث موت ودمار على نطاق واسع. ولكننا نرى اليوم أن الموت تحدثه أسلحة أقل ضخامة، وهي أسلحة صغيرة خادعة تتمثل في الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأعدادها لا نهاية لها فيما يبدو، وهي رخيصة الثمن نسبيا، كما أنها يسهل نقلها بل ويسهل استعمالها، ويجري استخدام الأسلحة الصغيرة للقتل، والقسر، وتهديد الآلاف من البشر. وتزداد صعوبة حسم الصراعات، كما تزداد صعوبة صون السلام بعد انتهاء الصراعات بسبب سهولة الحصول على هذه الأسلحة.

وسيؤدي انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في العام القادم إلى إتاحة فرصة هامة لتناول هذه القضية. وأعتقد أن الأعمال التمهيدية قد تم إعدادها خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية، وإننا سندخل دورتنا الثانية في أوائل العام المقبل مسلّحين بالعمل الممتاز الذي أنجزه رئيسنا السفير كارلوس دوس سانتوس ممثل موزامبيق في فترة ما بين الدورتين. وآمل أن نتمكن من إعداد الجوانب الإجرائية للمؤتمر قبل أن ننهي أعمالنا في اللجنة الأولى.

وفي منطقتنا، أجريت المشاورات اللازمة، ونحن نشكر حكوميّ إندونيسيا واليابان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ على تنظيم تلك المشاورات. ونود أن نشكر السفير دوس سانتوس بشكل خاص لإعطائه الكثير من وقته وجهده لتلك

المشاورات الإقليمية. وأنا على ثقة من أننا سنتمكن خلال المؤتمر المعني بالأسلحة الصغيرة من التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير اللازمة لمنع الاتجار بهذه الأسلحة وعمليات نقلها بشكل غير مشروع، ومعالجة الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن هذه المشكلة، والنظر في اتخاذ تدابير تعاونية أخرى تتناول الأسلحة الموجودة بالفعل في الميدان والتي يتعين جمعها وتدميرها. وقد رأينا أن هذا أمر يمكن تحقيقه. ونثني على الجهود التي تبذلها بلدان أفريقيا في التصدي لقضية الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك الوقف الاختياري لاستيراد أو تصدير أو صنع الأسلحة الخفيفة الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلى الرغم من الصعوبات المتأصلة في هذا الخصوص، أظهرت العملية التي تم فيها مؤخرا تدمير ١ ٠٠٠ سلاح صغير في أغاديز بالنيجر أنه يمكن بالتصميم القاطع والتعاون من جانب الأمم المتحدة ومجتمع المانحين والمجتمع المدني جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة.

وفي مجال جمع وتدمير الأسلحة، تبرز أهمية اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتعتبر مصدر إلهام. فقد تمت إزالة الألغام ليس فقط من حقول الألغام، بل أيضا من الترسانات الوطنية. ويزداد عدد الدول التي أصبحت أطرافا في هذه الاتفاقية في زمن قياسي. وانخفضت أعداد الضحايا، بينما زادت الموارد المتاحة لمساعدة الضحايا. واضطلع أعضاء المجتمع المدني بدور نشط وهام وأثبتوا فعاليتهم البالغة، ويتزايد الزخم في الواقع، وقد حظي بدفعة ضخمة عندما دعا قادتنا خلال قمة الألفية إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا.

وبينما يتعين علينا أن نكون صارمين في جهودنا المتعلقة بقضيتي الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية، لا بد لنا أيضا من أن نواصل تعزيز الجهود لصالح تدابير الشفافية في مجال التسلح. وفي هذا الصدد، أيدت الفلبين وستواصل التأييد التام للقرار الذي قدمته هولندا حول ''الشفافية في مجال التسلح''. لقد استطعنا المضي قُدما في بعض مجالات نزع السلاح، إلا أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به والذي لا يمكن إنجازه بشكل كامل في الاجتماعات السنوية التي تعقدها لجنتنا. وقد آن الأوان لكي نعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وينبغي لنا أن نعقد تلك الدورة خلال الأعوام القليلة المقبلة، ولا بد لنا من أن نبدأ بالاتفاق على عقد اجتماع للجنة التحضيرية في العام المقبل قبل انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. لقد تحقق الكثير من التقدم عبر السنين في هذه اللجنة وفي هيئة نزع السلاح من حيث تحديد أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة. وترى الفلبين أن هذا العمل المسبق ينبغي أن يكون الأساس الذي نبني عليه أعمالنا في المستقبل، ويتعين علينا التحلي بقدر من المرونة. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على إندونيسيا لما تبذله من جهود لصالح الدورة الاستثنائية الرابعة ولما قامت به من عمل ممتاز وما اضطلعت به من مهام كانت صعبة في بعض الأحيان بوصفها رئيسة الفريق العامل المعني بنزع السلاح والتابع لحركة عدم الانحياز.

ونحن في منطقتنا نواصل أيضا العمل بشكل جماعي صوب تحقيق أهدافنا المشتركة لنزع السلاح. ومن المحافل الهامة جدا بالنسبة لنا مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، الذي يعمل بشكل كامل من خلال التبرعات، بينما يواظب على كفالة استمرار الحوار في مجال نزع السلاح في منطقتنا بنشاط وبطريقة مجدية وذات دلالة. وتؤيد الفلبين موقف رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تجاه هذا المركز، وتثني على العمل الذي يقوم به المركز ومديره، وترى أنه ينبغي أن تستمر عملياته الناجحة.

وفي القرن الأخير من الألفية الأخيرة شهدت منطقتنا أول استخدام عسكري للأسلحة النووية، كما أن وصول

الألفية الجديدة استقبل بتفجيرات التجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، تظل التوترات باقية في بعض أنحاء إقليمنا، حيث لا يزال استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، من الاحتمالات غير البعيدة. وفي هذا السياق بشكل خاص، تظل الفلبين ملتزمة بالعمل في هذه اللجنة وفي محافل أخرى لتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل والحد من الأسلحة التقليدية عن مستويات معقولة. وهذا الالتزام ثابت اليوم كما كان عندما وقّعنا الميثاق، وهو التزام يقوم على أساس الأمل المتجدد والواعد بإحلال السلام العالمي وبنزع السلاح.

السيد موسامباتشيم (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى أعضاء المكتب الآخرين، بالتهانئ على انتخابكم الذي تستحقونه بكل جدارة لإدارة أعمال اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ونظرا لخبرتكم الواسعة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة فضلا عن مهاراتكم الدبلوماسية، فإن وفد بلادي على ثقة من أنكم ستوجّهون أعمال هذه اللجنة صوب خاتمة ناجحة.

عندما أدلى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح السيد جايانثا دانابالا بملاحظاته الاستهلالية أمام هذه اللجنة يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فإنه لاحظ أن العالم يفيض بالأسلحة. وقدم إحصائيات مفزعة ينبغي أن يضعها أعضاء هذه اللجنة في اعتبارهم طوال هذه الدورة. ومن هذه الإحصائيات أنه يوجد نحو ٣٠ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية ونحو ٥٠٠ مليون سلاح صغير، وأن النفقات العسكرية العالمية تتزايد، في الوقت الذي ما زال يعيش فيه نصف سكان العالم تقريبا على أقل من دولارين في اليوم للفرد. إن الحقائق التي كشف عنها وكيل الأمين العام في بيانه ينبغي أن تشجع أعضاء هذه اللجنة على العمل بجد للتوصل إلى موقف موحّد فيما يتعلق بجميع بنود جدول الأعمال المعروض أمام هذه اللجنة.

لقد اعتمدت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوافق الآراء وثيقة ختامية في المؤتمر السادس لاستعراض هذه المعاهدة المعقود في شهر أيار/مايو من العام الحالي. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ هذه المعاهدة التي يتم فيها اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء. وقد رحب وفد بلادي بهذا التطور لأنه مثّل تعبيرا عن التزام سياسي لا لبس فيه من جانب جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وخصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالقضاء التام على ترسانات أسلحتها النووية. ولا بد لنا من أن نغتنم الفرصة التي أتاحها توافق الآراء العالمي الجديد هذا، الذي ظهر جليا في المؤتمر الاستعراضي لنزيد من تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

يدرك الأعضاء أنه لم يحدث قط من قبل أن توصّل الأطراف في المعاهدة إلى اتفاق بشأن مجموعة واسعة من المسائل تعزيزا لهدف عدم الانتشار. ولم يكن من الممكن توقُّع هذه النتيجة نظرا للنهج المختلفة التي كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية تستخدمها في العام السابق للمؤتمر الاستعراضي. وينبغي أن تؤدي النتيجة الإيجابية التي حققها المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٠ إلى تقديم زخم إضافي للجنتنا يمكّنها من بدء خطوات إضافية دعما لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وبهذا الالتزام والاتفاق على التدابير المطلوبة لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية، ينبغي أن تقوم الدول الأطراف الآن بتنفيذ تعهداتها بمقتضى تلك المعاهدة.

ومن ناحية أخرى، تشعر زامبيا بالقلق لأن مؤتمر نزع السلاح فشل في التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل حيوية مثل وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة

النووية، والهدف الهام المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

كما أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، أكدت على الدور الهام الذي تؤديه المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها الأساس لتحقيق نزع السلاح النووي الشامل. فوفدي يدرك أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تنشأ على أساس ترتيبات يتفق عليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، تعزز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتسهم بالتالي في جهودنا لتحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل.

وسوف يعمل وفدي مع الوفود الأخرى في هذه الدورة، كما فعل في الماضي، على زيادة تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بموجب معاهدات بلندابا وتلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك. وآمل أن تتحرك المناطق الأخرى سريعا نحو إنشاء مناطق مماثلة. وستواصل زامبيا أيضا دعم توطيد منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة.

ويود وفدي أن يؤكد من جديد التزامه بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدعم هذه المعاهدة، التي تعد إحدى دعامات نظام عدم الانتشار. والقرار المتعلق بهذا البند سيظل يحظى بتأييد بلدي. وتود حكومتي أن تهيب بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تبقي على الوقف الاختياري الذي فرضته من طرف واحد على تفجيرات تجارب الأسلحة النووية، إلى حين دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وحكومة جمهورية زامبيا ملتزمة بالقضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، يناشد وفد بلادي جميع الدول الكبرى المنتجة للأسلحة أن تنفذ بالكامل التزاماتها بمقتضى اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية والسمية. ذلك أن تنفيذها الكامل لتعهداتها بموجب هذين الصكين الدوليين الهامين سيقطع شوطا بعيدا باتجاه تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويرى وفدي أنه ينبغي الإقلال من تسييس الانضمام إلى المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. فالمهم في هذه المرحلة هو تقوية قرارات الحظر والنهوض بالتعاون التقني الدولي، وتوسيع آليات التحقق القائمة لكل معاهدة من المعاهدات التي تستهدف أيا من أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، تأمل زامبيا أن يتسنى الحفاظ على معاهدة عام ١٩٧٢، المتعلقة بالحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وزيادة تعزيزها؛ وإلا فإننا سنكون قد أهدرنا جميع المكاسب التي حققناها في الماضي.

أثناء دورة الجمعية العامة الرابعة والخمسين أعربت اللجنة الأولى عن تأييدها لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معنية يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وهذا الإجراء كان سليما وينبغي تكراره في هذه الدورة.

إن الأسلحة التقليدية تجلب البؤس وتتسبب في تدمير الحياة والممتلكات في مناطق الصراع، وكثيرا ما يكون ذلك في تجاهل تام للقوانين الإنسانية الدولية. وتتطلع حكومة بلادي إلى المؤتمر الثاني المقبل لاستعراض الاتفاقية، المقرر عقده في عام ٢٠٠١، باعتباره مناسبة ستتاح فيها الفرصة لتقوية هذه الاتفاقية الهامة.

كما تدعم حكومة زامبيا جهود الأمم المتحدة لعقد المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد أكدت التجربة الأفريقية في مجال استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصراعات الحاجة الملحة إلى البحث عن سبل لمكافحة أثر هذه الأسلحة

على التنمية الاجتماعية الاقتصادية.وبلدي يرحب أيما ترحيب بأن يترأس أخي السفير كارلوس دوس سانتوس، ممثل موزامبيق، العملية التحضيرية لهذا المؤتمر. فلقد عانت موزامبيق الأمرين من آثار الأسلحة الصغيرة التي تعرض لها الشعب الأعزل أثناء فترة الحرب الأهلية المحزنة.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أكثر الأسلحة استعمالا في القارة الأفريقية، وهي المسؤولة عن الارتفاع الكبير في أعداد المصابين. وأجد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء المشكلة هو انتشار الأسلحة الصغيرة واستعمالها بلا ضابط في كل أنحاء العالم. كما أن الاتجار غير المشروع بهذا النوع من الأسلحة أدى إلى تحريف قيمتها السوقية الحقيقية إلى حد أنه بات من الممكن اقتناء بندقية في أي مكان بأفريقيا بسعر لا يزيد على ١٠ دولارات. وما فتئ بلدي يعمل في إطار المنظمة الإقليمية للتعاون بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، للبحث عن حل إقليمي للمشكلة التي يمثلها فائض مخزونات الأسلحة الصغيرة واقتناؤها بطرق غير مشروعة في المنطقة. وتقدر حكومتي الدعم الذي يتلقاه هذا الجهد من مملكة النرويج ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتطلب دعما متزايدا من جميع الدول الأعضاء، إذا أريد لها النجاح. وفي هذا الصدد، نرحب كل الترحيب بالدور المتزايد النشاط الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة الإنمائية في تحديد الأسباب الكامنة وراء الصراع، والتي تخلق الطلب على الأسلحة الصغيرة. وهذا الجهد ينبغي إكماله بالتزام ثابت من جانب الدول الأعضاء بتزويد منظمتنا بالموارد المالية والموارد الأخرى التي تمس حاجتها إليها. وإحدى المبادرات ذات الصلة، التي تستحق تأييد جميع الدول الأعضاء، هي الصندوق الاستئماني لتقديم الدعم لمنع وتقليل انتشار الأسلحة الصغيرة، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كما تؤيد حكومتي بقوة الجهود الدولية التي تبذل حاليا لحظر الألغام الأرضية، وتثني على هذه الجهود. فالألغام الأرضية، كما لا يخفى على أحد منا، هي أدوات الحرب الخسيسة التي تقتل وتشوه المدنيين الأبرياء حتى بعد وقت طويل من انتهاء الأعمال القتالية. وزامبيا ترحب بإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأمم المتحدة لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضا باتفاقية أوتاوا، والتي نجحت في تخفيض مستويات إنتاج وتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد على الصعيد العالمي.

في الاجتماع الثاني للدول الأطراف، المعقود في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان من دواعي ارتياحنا ملاحظة أن احترام اتفاقية أوتاوا أدى إلى انخفاض جذري في عدد البلدان التي ما زالت تنتج هذه الأسلحة. وفضلا عن ذلك، حدث توقف يكاد يكون كاملا في صادرات الألغام الأرضية، وحدثت زيادة في عدد البلدان التي تبلغ عن تدمير مخزوناتها في السنتين الماضيتين منذ بدء سريان الاتفاقية. وهذا التطور إنجاز هام حققه المجتمع الدولي.

والدور الذي تؤديه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام يستحق الدعم من جميع دولنا. ولقد شهد العام الماضي دورا متزايدا تقوم به تلك الهيئة في تعبئة الوعي العام بآثار الألغام الأرضية على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في البلدان المتضررة. ويود وفدي أن يشكر سعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة ومعاونيه المتفانين، على الجهود التي كرسوها لمشكلة الألغام الأرضية في العام الماضي.

لا تزال الحاجة مستمرة إلى مزيد من الموارد المالية والمادية لدعم البرامج التطبيقية التي تنفذها الدائرة حاليا في البلدان المتضررة. وثراء الخبرة التي جمعتها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عبر السنين، يجعل منها منظمة جديرة بتلقي الدعم في أنشطتها لإزالة الألغام الأرضية. وإنني أناشد جميع البلدان أن تدعم جهودها.

ختاما، أود أن أؤكد أن حكومتي تؤمن بعملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، انطلاقا من اقتناعنا بأن الأمن العالمي هو أساس السلام والاستقرار الوطنيين، وعنصر حيوي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، ستواصل زامبيا تأييد الدعوة إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. فعقد هذه الدورة الذي تأخر دون أي مبرر، هو أفضل ما يخدم السلم والأمن الدوليين.

السيد حزمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى بقية المتكلمين في الإعراب عن تهاني وفدي الحارة لكم، ياسيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وانتخاب أعضاء مكتب اللجنة الآخرين. وسيقدم وفدي تعاونه الكامل لكم لضمان انتهاء اللجنة من عملها بنجاح.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام، الذي تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان).

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تحقيق المكاسب وحدوث النكسات في مجال نزع السلاح. فعلى الجانب الإيجابي نذكر دخول اتفاقية أوتوا التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد واتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ كما أبرمت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعززت الضمانات النووية، وأصبحت المناطق الخالية من الأسلحة النووية تطوق نصف الكرة الجنوبي بأسره وقد انخفضت أعداد الأسلحة النووية إلى النصف منذ عام ١٩٨٢، وانخفض الإنفاق العسكري العالمي بنسبة ٣٠ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٨. وكان تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) تطورا محمودا آخر. وكل هذه الإنجازات جعلت من عالمنا مكانا أكثر أمنا للأجيال الحاضرة والمقبلة.

إلا أن العالم غير آمن تماما مع استمرار وجود الأسلحة النووية ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يركن إلى الرضاء عن نفسه طالما ظلت هذه الأسلحة، التي تمثل الخطر الأعظم المحيق ببقائنا على وجه الكرة الأرضية، موجودة – وهي موجودة بالآلاف في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن يظل هدفنا على الأجل الطويل هو القضاء على هذه الأسلحة كافة. ولذلك ينبغي أن يظل السعي من أجل التوصل إلى تدابير حقيقية لنزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما في المجال النووي، على المستوى المتعدد الأطراف، يحتل الأولوية العليا على جدول الأعمال العالمي.

ولذلك نلاحظ مع الجزع الشديد عدم تحقيق أي تقدم في مؤتمر نزع السلاح بجنيف في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدول غير النووية الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح من أجل تطبيق نهج إيجابي بشكل أكبر لأعمال المؤتمر، فما زالت الدول الحائزة للأسلحة النووية تحبط هذه الجهود. ويشكل استمرار الجمود الذي تواجهه أعمال المؤتمر مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي. وهو يظهر تعنت الدول الحائزة للأسلحة النووية في التمسك بالمفاهيم القديمة التي عفا عليها الزمن للأمن القومي، التي تستند إلى مبدأ الردع النووي. وهي تعبر أيضا عن استمرارها في عدم الاستعداد للبدء في معالجة المسائل المتعلقة بإجراء مزيد من التخفيض لترساناتها النووية بجدية،

وافتقارها إلى الالتزام الجدي بهدف القضاء التام على هذه الأسلحة.

وقد أدت التطورات الجارية في مجال منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية، ولا سيما الجهود المبذولة لتطوير ونشر ما يسمى بمنظومة القذائف الدفاعية الوطنية، إلى زيادة تعقيد الجمود الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح. وسيحدث نشر مثل هذه المنظومة آثارا تؤدي إلى زعزعة استقرار الأمن الدولي ومن المرجح أن يفضي إلى سباق جديد للتسلح. وسيكون ذلك بمثابة نكسة كبيرة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وبينما نشعر بالارتياح للقرار القاضي بعدم الشروع في تنفيذ البرنامج في الوقت الحالي، ونحث بقوة على عدم تطوير أو نشر منظومة القذائف الدفاعية نظرا لما يترتب على مثل هذه الإجراءات من آثار على الأمن الدولي. وبدلا من ذلك، فإننا نحث على تدعيم معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية القائمة بالفعل، مع التصدي بجدية في نفس الوقت لموضوع التهديد الذي ينطوي عليه انتشار القذائف على الصعيد العالمي.

ويسعد ماليزيا أنها انضمت إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي، إلى جانب أربعة أعضاء جدد آخرين. ولكن هناك ٢١ دولة أخرى ما زالت تنتظر الانضمام إلى المؤتمر. ويجب قبولها في العضوية بدون مزيد من التأخير. وفي رأينا أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يفتح أبوابه للدول المهتمة حتى يستفيد من ثراء الأفكار الذي لا بد وأن يتمخض عنه أوسع نطاق ممكن للعضوية. وإننا لا نعتقد أن توسيع نطاق العضوية من شأنه أن يجعل المؤتمر أقل فعالية. إن ما أصاب المؤتمر من عدم فعالية هو استمرار الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، مما يمكنها من الاتفاق على جدول أعمال موضوعي لأعمال المؤتمر.

ويرحب وفدي بالنتائج الإيجابية التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠٠٠. وللمرة الأولى منذ ١٥ عاما، تمكنت الدول الأطراف في الاتفاقية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن شتى المسائل ذات الحساسية بالنسبة لأمن شعوب العالم كافة. فقد تعهدت تلك الدول ببذل جهود جديدة ترمي إلى القضاء التام على الترسانات النووية، ووقف انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز المعايير الأساسية التي تحكم الاستعمال السلمي للطاقة النووية، إلا أن تلك التعهدات ما لم يتبعها عمل جاد وملموس، فستظل فارغة من المغزى – أي أنها ستبقى مجرد إعلانات نوايا تظل تتكرر لدى كل مؤتمر استعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المحتم الوفاء بتلك التعهدات وترجمتها إلى أفعال حقيقية. ومن المحتم أيضا أن نضمن أن الحملة العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة النووية لن تتوقف. وينبغي بذل مزيد من الجهود الشاقة لإقناع البلدان القليلة التي ما زالت خارج معاهدة عدم الانتشار بالانضمام إلى نظام عدم الانتشار النووي. وعلى الرغم من النكسات الأخيرة، فإن عالمية المعاهدة يجب أن تظل هدفنا الدائم الذي ننشده.

ويشعر وفدي بالتشجيع لتزايد عدد التصديقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خلال العام الماضي. إلا أن التحديات التي تواجه دخولها حيز النفاذ ما زالت مستمرة، وخاصة بعد رفض مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة التصديق على المعاهدة في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩. ومن الواضح أن ذلك القرار شكل نكسة ضخمة للجهود الرامية إلى تنفيذ حظر عالمي على التجارب النووية. وقد ولد ذلك القرار مخاوف خطيرة حيال دخول المعاهدة حيز النفاذ. وما زلنا نأمل في أن تجرى إعادة النظر في ذلك القرار المؤسف في القريب العاجل. وأملنا أيضا أن ينضم

العدد المتبقي من البلدان وهو ٤٤ بلدا، والمنصوص عليه في المادة الرابعة عشر من معاهدة عدم الانتشار، إلى المعاهدة ويصدق عليها حتى يمكن إعمال سريانها بأسرع ما يمكن.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، رحبت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بالفتوى التاريخية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها، الذي عزز، ضمن جملة أمور، الالتزامات القانونية للدول الأطراف تجاه تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. ومن المؤسف أن هذه الفتوى ما زالت تلقى التجاهل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعلق ماليزيا أهمية كبيرة على فتوى محكمة العدل الدولية، وهي تشارك بنشاط منذ عام ١٩٩٦ في وضع مشروع قرار يتعلق بهذا الموضوع في هذه اللجنة. ونحن ننوي أن نقوم بنفس المبادرة خلال دورة الجمعية العامة هذه. ونأمل أن يحظى مشروع القرار بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء، كما حظي في الماضي.

ويصادف شهر آذار/مارس من هذا العام الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول اتفاقية الأسلحة البيولوجية حيز النفاذ، وهي أول معاهدة متعددة الأطراف تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وما برحت اتفاقية الأسلحة البيولوجية اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى، وما زالت الروح التي بعثتها مفعمة بالحياة. ونظرا لأن التطور الجاري في التكنولوجيا الحيوية يزيد من المخاطر المحتملة التي تشكلها الأسلحة البيولوجية، فثمة ضرورة عاجلة للتعجيل بالمفاوضات المتعلقة بوضع نظام للتحقق تابع لمعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية. وقد قدمت الاتفاقية مساهمة قيمة لجهود المجتمع العالمي الجماعية الرامية إلى القضاء على التهديد بأسلحة الدمار الشامل. ولذا يتعين على الدول التي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية واتفاقية الأسلحة الكيميائية أو تنضم إليها أن تفعل ذلك في أبكر فرصة ممكنة حتى تتسنى زيادة تعزيز فعالية الاتفاقية من خلال اكتسابها الطابع العالمي. ونعتقد أن هذا الهدف ممكن التحقيق.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن الصورة ليست واضحة. بل إن الأسلحة التقليدية قد أصبحت أكثر تعقيدا، وبالتالي أكثر فتكا. وبفعل الجهود التسويقية النشطة التي يبذلها بائعو الأسلحة من البلدان الصناعية، أصبحت هذه الأسلحة الآن في ترسانات البلدان الفقيرة، التي ترهقها تكلفتها. وحاليا قد ركز الكثير من الاهتمام على ضرورة الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة. إذ أن هذه الأسلحة، التي قتلت أضخم عدد من الناس في تاريخ الحروب البشرية، ما زالت هي الأدوات الرئيسية للموت والتدمير في العديد من الصراعات في العالم، وبالذات في أفريقيا. وهذه الفئة من الأسلحة، التي أهملت إلى حد كبير على الصعيد المتعدد الأطراف حتى التسعينات أصبحت الآن مسألة ذات أولوية في مجال نزع السلاح. بل إن مجلس الأمن، في تحرك غير مسبوق، اجتمع للنظر في هذه المسألة في السنة الماضية، من الناحية العامة ومن ناحية تأثيرها الخاص على أفريقيا. ولذا فإننا نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. فهذا المؤتمر يتيح فرصة لم يسبق لها نظير لتركيز الانتباه العالمي على الضرورة الملحة لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبها. ولا بد من أن يكون لنجاحه أثر إيجابي عام على حالات الصراع حول العالم. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية – على أهميتها – ينبغي ألا تصرف النظر عن جهود نزع السلاح، التي ينبغي أن تظل مسألة ذات أولوية عليا في جدول الأعمال العالمي. وفي هذا الصدد، تؤيد ماليزيا بقوة دعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في جميع جوانب مسألة الأسلحة النووية.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالثناء على إدارة شؤون نزع السلاح، تحت القيادة الدينامية والمقتدرة لوكيل الأمين العام جايانتا دانابالا، على ما قامت به من عمل هام ولا غنى عنه في جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالدور الداعم الذي اضطلعت به مختلف المنظمات غير الحكومية، التي شاطرتنا معرفتها وخبرتها، وحفزتنا للمضي بعملية نزع السلاح قدما. وماليزيا تعتبرها شركاء لا يمكن الاستغناء عنهم في القضية المشتركة. ونرى أن للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني دورا حيويا في تشجيع نزع السلاح، وخاصة في لفت الانتباه إلى الخطر الدائم الذي تشكله الأسلحة النووية. ونحن نحيي دورها ونشجعها في جهودها.

السيد كابا (غينيا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم بتهانئ وفدي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى.

ونحن نعلم أن صفاتكم الشخصية وخبرتكم الواسعة ستضمن نجاح أعمالنا. وفي الاضطلاع بهذه المهمة، أود أن أؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين من وفدي.

ونود أيضا أن نهنئ سلفكم، السيد رايموندو غونزاليز، على إسهامه الممتاز في إنجاح أعمال اللجنة خلال الدورة السابقة.

وخلال مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا، جدد رؤساء دول وحكومات العالم بأسره، مرتكزين على ميثاق الأمم المتحدة، التزامهم بألا يدخروا جهدا لتخليص البشرية من الخطر النووي وويلات الحرب.

وهذا الالتزام يبعث في ذات الوقت إشارة ورسالة واضحتين إلى الدول النووية لكي تكفل مَقْدَم عالم يتوفر فيه السلم والأمن للجميع. فالمسؤولية الأساسية عن منع الخطر النووي هي مسؤولية تلك الدول وهي تتطلب إرادة حقيقية من جانبها لاتخاذ الخطوات الإضافية اللازمة.

وفي الحقيقة، سيظل السلم بالنسبة للمجتمع الدولي وهما ما لم تتخلص البشرية من أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، سيتفق الجميع على أن استمرار اختلاف وجهات النظر في ميدان نزع السلاح وضآلة التقدم المحرز في المفاوضات خلال حوالي سنتين حتى الآن يمثلان مصدرا رئيسيا للقلق. وتلاحظ حكومتي مع القلق جمود أعمال مؤتمر نزع السلاح.

واليوم، لا تزال العديد من البلدان النووية تهدد بقاء الجنس البشري ذاته بمواصلتها، سرا في مختبراتها، استحداث وتحسين أسلحة الدمار الشامل، متجاهلة بهذا الصنيع أعمق طموحات المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نود أن نركز، وأن نعرب عن أسفنا، على حقيقة أن الالتزامات التي تعهدت بها الدول للحد من الأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يصحبها جدول زمني متسق لنزع السلاح في إطار رقابة دولية بل، وأقل من ذلك، اتخاذ تدابير شفافة بما فيه الكفاية. وهذا يفسر إلى حد كبير الإبطاء المفرط في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار وستارت الأولى وستارت الثانية والمعاهدة المتعلقة بالحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

ويصح ونفس الشيء يصدق على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والاتجار بالمواد الانشطارية والتكنولوجيا النووية، وكذلك الشفافية في الإجراءات المتبعة لمراقبة مخزونات الرؤوس الحربية النووية ووسائل إيصالها والمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف.

وذلك الوضع يعني في نفس الوقت تراجعا عن معاهدة عدم الانتشار وعقبة تستمر في إغلاق الطريق أمام

إحراز تقدم حقيقي وتنفيذ تدابير بناء الثقة بين الدول رغم انتهاء الحرب الباردة.

وفي ذلك السياق، تظل أهمية مؤتمر نزع السلاح تتزايد، بوصفه المحفل الوحيد لإجراء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن مسائل السلام ونزع السلاح.

وبالتالي، فإن تصديق الدوما، برلمان الاتحاد الروسي، على معاهدة ستارت الثانية في نيسان/أبريل الماضي يمثل سببا حقيقيا للشعور بالأمل، وهو يفتح الطريق إلى زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

والشيء نفسه ينسحب على التقدم المحرز في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد أن انضم حتى الآن أكثر من ١٦٠ بلدا إلى ذلك الصك، فضلا عن التوسع المشجع للغاية في المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وفي حين أن انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم الانتشار يمثل ضرورة بالغة الأهمية للمجتمع الدولي، فإن ضرورة الانضمام إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لا تقل إلحاحا، بالنظر إلى استمرار انتشار الصراعات في البلدان النامية بوجه عام، وفي أفريقيا بوجه خاص.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تظل مسألة انتشار الأسلحة الخفيفة، وحظر تخزين ونقل واستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد محور اهتمام المجتمع الدولي، ولها من الأهمية مثلما نزع السلاح النووي تماما.

ولهذا فإن وفدي يأمل أن يرى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، وكذلك عقد المؤتمر العالمي المعني بالأسلحة الصغيرة في سنة ٢٠٠١، مع الأمل الصادق في أن يوفر هذان الاجتماعان الهامان فرصة حقيقية لاستجابة كافية لهذه المسائل.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يمكن لبلدي أن يمر على الموضوع بصمت وبدون الإعراب عن قلقه العميق، بالنظر إلى انتشار هذه الأسلحة وتكديسها والاتجار غير المشروع بها في أفريقيا وخاصة في مناطق الصراعات.

وبما أن بلدي، جمهورية غينيا، لها حدود مشتركة مع بلدان تدور فيها صراعات مسلحة، فإنها ظلت منذ ١ أيلول/سبتمبر، تواجه سلسلة من الهجمات الدموية التي تشنها عصابات مسلحة، ونتجت عنها إصابات عديدة في صفوف المدنيين وأضرار مادية كبيرة في مناطق الحدود.

وضاعف من هذه الحالة المفزعة للغاية العبء والأثر الواقعان على مختلف قطاعات الاقتصاد قرابة عقد من الزمن بسبب الوجود الممتد لحوالي ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ على أرضنا الوطنية. وهذا يؤثر تأثيرا شديدا على تنفيذ مختلف مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية في البلد ويهدد استقراره.

وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، فإن غينيا، المخلصة لتقاليدها القائمة على السلم والتضامن، ما زالت تعمل بعزم وطيد مع الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تنفيذ الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وإنتاج الأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية وفقا لتوصيات مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات الجماعة المعقود في أبوجا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

ويود وفدي أن يذكر هنا بإخلاصه لتعزيز ذلك الوقف الاختياري، مقتنعا بأن النجاح في مكافحة بلوى وانتشار الأسلحة الخفيفة يتطلب التزام الجميع.

وقد أنشأت حكومة غينيا، مؤخرا، لجنة وطنية معنية بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، كتعبير ملموس عن إرادتها للاضطلاع الكامل بالمسؤوليات المترتبة على التزاماتها.

ولذا، تناشد غينيا المجتمع الدولي مناشدة عاجلة لدعم هذه العملية بقوة، ما دامت هناك، كما يبدو لنا، حاجة متزايدة اليوم لإيلاء هذه المسألة الأهمية الكاملة التي تستحقها، بالنظر إلى العدد الهائل من الرجال والنساء والأطفال الذين يقتلون بهذه الأسلحة كل يوم في بلدانهم. وترحب غينيا بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، وتأمل أن تعزز أعمال المؤتمر بقرارات حاسمة من شأنها وضع حد لهذه الآفة التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في دولنا.

أخيرا، يعرب وفد بلادي عن الأمل في أن يكلل عمل الدورة الحالية للجنة بإسهام كبير في النهوض بأهداف المجتمع الدولي ذات الأولوية: السلام، ونزع السلاح، وعدم الانتشار النووي في عالم ينعم بالسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيدة جونو (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلمت بالانكليزية): الاجتماع الثاني الذي عقد مؤخرا للدول الأطراف في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام كان فرصة هامة لاستعراض عملية تحقيق العضوية العالمية لهذه المعاهدة الفريدة من نوعها وتنفيذها. ولجنة الصليب الأحمر الدولية تعتقد أن نجاح هذه الاتفاقية يجب أن يقاس بالنتائج التي تم إحرازها في البلدان المتضررة بالألغام. ومع أن التقييم العالمي قد يكون سابقا لأوانه، إلا أن الإحصاءات التي جمعتها اللجنة والمنظمات العاملة في مجال مكافحة الألغام تظهران متوسط عدد الضحايا الذين يسقطون شهريا بسبب الألغام الأرضية والذخائر التي لم تنفجر قد تناقص بصورة ملموسة في عدد من البلدان المتضررة بالألغام.

وتمثل هذه التطورات مؤشرا يبعث على التفاؤل بأنه حيثما يتوقف استخدام الألغام وتتخذ تدابير منسقة وشاملة – أي حيثما يتم تنفيذ المعاهدة – تعتق أرواح الناس وتصان أرزاقهم. غير أن الأحداث الأخيرة تبرز للأسف الإلحاح الشديد لضرورة تحقيق العضوية العالمية لتلك المعاهدة وتنفيذها، لأن استخدام الألغام في عدد من الصراعات ما زال يأتي بقصص جديدة عن الموت والإصابات والمعاناة.

ولقد تمكنت لجنة الصليب الأحمر الدولية، بفضل الموارد التي تم حشدها من خلال معاهدة أوتاوا إلى حد كبير، من التوسع في أنشطتها في مجالات مساعدة الضحايا والتوعية بأخطار الألغام. وبالتعاون مع لجان الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، فإننا نقوم الآن بتنفيذ برامج للتوعية بشأن الألغام في ثمانية بلدان. وفي العام الماضي، شرعنا في تنفيذ برامج جديدة في كل من لبنان وألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والاتحاد الروسي. وتقدم لجنة الصليب الأحمر الدولية كذلك المساعدة الطبية أو الجراحية لجرحى الحروب، بما في ذلك ضحايا الألغام، في ٢٢ بلدا.

واليوم يبلغ عدد الدول التي صادقت على معاهدة أوتاوا ١٠٧ دول. ووقّعت على المعاهدة ٣٢ دولة أخرى وأصبحت بذلك ملزمة بأهدافها ومقاصدها. وبعبارة أخرى، فإن ثلثي حكومات العالم ألزمت نفسها بالقضاء على الألغام المضادة للأفراد ونتائجها. ونحث تلك الدول التي لم تصبح طرفا حتى الآن في المعاهدة على الاستجابة للأزمة الإنسانية التي تسببها الألغام المضادة للأفراد والتقيد بها في أسرع وقت ممكن.

ومع أن المجتمع الدولي أحرز تقدما ملموسا في معالجة المشاكل الإنسانية التي تسببها الألغام المضادة للأفراد، فإن المشاكل الإنسانية الأوسع التي تنتج عن المخلفات المتفجرة الأخرى للحرب، بما في ذلك الألغام المضادة

للمركبات، والذخائر الفرعية، مثل القنابل العنقودية وغيرها من الذخائر التي لم تنفجر، لم تعالج بشكل كاف. وتشير النتائج الأولية التي توصلت إليها لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى أن أشد الآثار الإنسانية المباشرة وأوسعها انتشارا للألغام المضادة للمركبات، يتمثل في منع وصول المساعدة الإنسانية. وفي كثير من الحالات، أدى منع وصول الإمدادات الأساسية من الأغذية والأدوية وإمدادات الإغاثة الأخرى وخدماتها إلى زيادة الوضع سوءا لقطاعات كبيرة من المدنيين في مناطق الصراع وما بعد الصراع.

ويشير الخبراء إلى أنه نتيجة لاستخدام وتصميم الذخائر الفرعية، فإن معدلات فشلها عالية بصورة يمكن التنبؤ بها، الأمر الذي يسفر عن سقوط أعداد كبيرة من الخسائر بين المدنيين في طائفة متنوعة من الصراعات. فمن بين ٥٠٠ ضحية تم الإبلاغ عنها خلال ١٢ شهرا بعد انتهاء الأعمال القتالية في كوسوفو، كانت الذخائر التي لم تنفجر والذخائر الفرعية والألغام المضادة للأفراد، مجتمعة، مسؤولة عن نفس النسبة تقريبا – الثلث – من عدد الضحايا. وأن تطهير الذخائر الفرعية التي لم تنفجر أكثر صعوبة من تطهير الألغام الأرضية. وهي عبارة عن متفجرات شديدة القوة وغالبا ما تكون غير مستقرة إلى حد كبير. والحوادث الناجمة عن الذخائر الفرعية تسفر عن حالات موت أو أذى لعدد من الأفراد أكبر بكثير مما في حالة الألغام الأرضية.

وفي رأي لجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن هذه النتائج تشير إلى الحاجة الملحة إلى معالجة شاملة للمشاكل الإنسانية التي تنجم عن المخلفات المتفجرة للحرب. وقد اقترحنا النظر في بروتوكول جديد لاتفاقية عام ١٩٨٠ المعنية بأسلحة تقليدية معينة، لمعالجة استخدام وتطهير مجموعة واسعة من الذخائر غير المنفجرة التي تكتشف في مواقع ما بعد الصراع. ونتطلع إلى العمل مع الدول في سياق مؤتمر عام ٢٠٠١ لاستعراض الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، وذلك لضمان معالجة المشاكل التي تسببها المخلفات المتفجرة للحرب على وجه السرعة. وقد استضافت لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا اجتماعا لخبراء حكوميين حول هذا الموضوع، بشّر بوجود استعداد مشجع لمعالجة هذه المسألة. وسيتاح ملخص التقرير خلال فترة وجيزة.

وفي ضوء طبيعة الصراعات المسلحة اليوم، نرى أن توسيع نطاق البروتوكولات الأصلية لاتفاقية عام ١٩٨٠، لكي تنطبق أيضا في الصراعات المسلحة غير الدولية، ينبغي أن يكون أولوية في المؤتمر الاستعراضي القادم. ومع أن هناك عددا من الخيارات لتحقيق هذا، فإننا نعتقد أن إضافة بروتوكول جديد يوسع نطاق التطبيق يمكن أن يكون نهجا جديرا بالدراسة، لأنه يمكن أن يؤدي إلى تفادي بعض التعقيدات الفنية والقانونية المترتبة على تعديل الاتفاقية الإطارية.

ترحب لجنة الصليب الأحمر الدولية بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في عام ٢٠٠١. وترد ملاحظات اللجنة وتوصياتها فيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة في دراسة معنونة ''توفر الأسلحة ووضع المدنيين في الصراعات المسلحة''، تبين الصلة القوية بين ارتفاع مستويات توفر الأسلحة وارتفاع أعداد الضحايا بين المدنيين، سواء خلال فترات الصراع أو بعدها. وتبرز الدراسة حقيقة أن الأمراض والمجاعة وسوء معاملة المدنيين تتزايد عندما تتعرض الوكالات الإنسانية، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، لهجمات مباشرة، الأمر الذي يستوجب أن توقف عملياتها أو أن تغادر البلد.

كما نلاحظ أنه مع تزايد السهولة التي تتم بها عمليات نقل الأسلحة دوليا، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بات النهوض باحترام القانون الإنساني

أكثر صعوبة إلى حد كبير. لهذه الأسباب، فإننا نحث الدول على أن تدرج ضمن جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة الصغيرة.

وبمعزل عن هذا المؤتمر، تحث لجنة الصليب الأحمر الدولية الدول على استعراض سياساتها فيما يتعلق بإنتاج وتوفر ونقل الأسلحة والذخائر على ضوء مسؤوليتها لاحترام القانون الإنساني وضمان احترامه. وعند وضع السياسات الوطنية بشأن عمليات نقل الأسلحة وصياغة مدونات قواعد السلوك، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ينبغي إدراج المعايير التي توضع على أساس احتمال احترام القانون الإنساني. وقد تمت المصادقة على هذا النهج في خطة العمل الصادرة عن المؤتمر الدولي السابع والعشرين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي عقد في العام الماضي، والذي شاركت فيه جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف.

كما شجع المؤتمر الدولي السابع والعشرون الدول التي لم تنشئ الآليات والإجراءات اللازمة على أن تفعل ذلك لتحديد ما إذا كان استخدام الأسلحة، سواء الموجودة لديها في مخزوناتها أو التي يتم شراؤها أو تصنيعها، يتفق مع الواجبات الملزمة لها في إطار القانون الإنساني الدولي. كذلك حث المؤتمر الدول على تشجيع الشفافية فيما يتعلق باستعراضات الأسلحة هذه. ودعا المؤتمر الدول ولجنة الصليب الأحمر الدولية إلى البدء في عملية مشاورات لتشجيع قيام مثل هذه الآليات ولتحليل المدى الذي قد يذهب إليه منهج اللجنة الدولية القائم على الصحة في مساعدة الدول في إجراء الاستعراضات القانونية. وقدمت اللجنة الدولية دعوات إلى الدول للمشاركة في عملية التشاور هذه.

وما زالت اللجنة الدولية قلقة إزاء حقيقة أن الرصاصات القادرة على الانفجار عند الارتطام بالجسم البشري ظلت تنتج وتباع وتستخدم في السنوات الأخيرة. ولقد حظر إعلان سان بطرسبرغ لعام ١٨٦٨ استخدام الرصاصات المتفجرة من أجل حماية الأفراد من المعاناة التي لا تخدم غرضا عسكريا، وبالتالي فهي تناقض مبادئ الإنسانية. وتواصل اللجنة الدولية حوارها مع الدول حول هذه القضية. وتنوي اللجنة الدولية أن تقدم تقريرا حول هذه المشكلة وسوف تسعى إلى العمل الملائم أثناء المؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠١ للأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

تحل هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لاعتماد بروتوكول جنيف لحظر استخدام غازات خانقة أو سامة أو غازات أخرى في الحرب ووسائل الحرب الجرثومية، والذكرى السنوية الخامسة والعشرون لسريان مفعول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكترولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.وإننا نحث الدول على الاحتفال بهاتين المناسبتين من خلال المساعدة في ضمان عدم إطلاق شر الحرب البيولوجية أبدا وألا يتحول التطور المذهل الذي يتم تحقيقه في مجالات علم الجراثيم، والهندسة الوراثية، والتكنولوجيا الأحيائية ضد الإنسانية. وأفضل سبيل لتحقيق هذا سيكون بالاختتام الناجح للمفاوضات الطويلة حول نظام مراقبة فعال لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢.

السيد عبيدة (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، باسم وفد بوركينا فاسو، الانضمام إلى المتكلمين السابقين في تقديم التهنئة الحارة إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإنني مقتنع بأن عمل اللجنة، تحت توجيهكم، سوف يفضي إلى نتائج ملموسة ترضي جميع الدول الأعضاء. وأطمئنكم على كامل تعاون وفد بلادي. كذلك أود أن أنقل إلى سعادة السيد رايموندو

غوانزاليس عظيم امتناننا على العمل الممتاز الذي قامت به اللجنة تحت رئاسته في الدورة الرابعة والخمسين.

لقد ثبت أن القرن العشرين هو القرن الذي عرَض مستقبل البشرية لأكبر خطر. لقد تعلم العالم في ذعر هول الخطر الذي يتهدده بعد حربين عالميتين حصدتا أعدادا لا تحصى من الضحايا، خاصة الضحايا المدنيين، وبعد رعب هيروشيما ونغازاكي. ولقد أظهرت تلك الأعمال بالفعل إصرار الدول الكبرى على تحقيق سيطرة عالمية كاملة. إلا أنها فتحت أيضا عيون كل الشعوب على الأخطار التي تتربص بها، وبالتالي كان التحرك الذي يتم منذ ذلك الحين يهدف ليس إلى كبح جماح سباق التسلح فحسب بل أيضا إلى تخليص العالم بالكامل، أولا وقبل كل شيء، من الخطر النووي.

ولا أود الاستسلام إلى التشاؤم فأقول إن الجهود المبذولة حتى الآن كانت عبثا. ولكن الخطر، للأسف، وكما يعلم الأعضاء، ومثلما نوه أغلب المتكلمين، ما زال قائما، ناهيكم عن حقيقة أن الأطماع التي أغرقتنا في حربين عالميتين ما زالت أيضا قائمة، وأن المفاهيم الجديدة مثل أمن وسيادة الدول تجعل التحرك السابق حتى أكثر عرضة للشك. ولنتذكر أيضا أن النفقات العسكرية في تلك السنوات تجاوزت الإنفاق على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث وصلت إلى ٧٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٩. وإلى جانب ذلك الإنفاق المفرط نرى الخطر يمتد إلى الفضاء الخارجي معلقا فوق رؤوسنا مثل سيف داموكليس.

وكيف يمكن للمرء ألا يقلق؟ فبالرغم من جهود الدول الفردية والجماعية وعمل الأمم المتحدة الذي يجل عن التقدير ما زال انعدام الأمن شديدا. ويجب علينا أن نضاعف يقظتنا لكي نضمن إخلاء العالم تدريجيا من الأسلحة النووية. وهنا يظل التزام وتعاون الدول النووية أمرا لا غنى عنه. ويجب على الدول غير النووية ألا تسمح بإجراء التجارب النووية أو بناء محطات نووية على أراضيها. ونحن نغامر بتعليق الأمل على القرن الجديد – خاصة مع توقيع الولايات المتحدة وروسيا على معاهدة استارت الثانية.

وبوركينا فاسو، من ناحيتها تتابع التطورات في هذا المجال باهتمام شديد. وفي كفاح بلدي ضد التخلف والفقر فإنه يعتنق الرأي الذي يرى أن أي خفض في الإنفاق العسكري سوف يفيد السلم والأمن الدوليين ويدعم مشاريع التنمية على حد سواء.

لقد أفضى سباق التسلح إلى وجود قدرة ضرب نووي ازداد خطرها شدة وهي معروفة للجميع. كذلك أدى السباق إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أصبحت بشكل مماثل مصدرا للخوف. وهذه الظاهرة جلبت الخطر في حقيقة الأمر إلى عتبة الدول وباتت تشكل تهديدا مباشرا لسكانها. لقد تسبب إنتاج الأسلحة الصغيرة والألغام بلا رقابة وفي السر، وخاصة الاتجار بهذه الأسلحة، في انتشار أصبح مصدرا للصراع العلني أو المستتر وفي انعدام الأمن بشكل عام.

والبلدان الفقيرة بصفة عامة، والبلدان الأفريقية بصفة خاصة تبتلي بهذه الظاهرة منذ عقود. وما زالت أفريقيا، برغم التنمية، مصدرا للثروة الطبيعية الهائلة التي تجذب تجار السلاح وتوفر لهم الأرباح التي يحتاجونها لتطوير الإنتاج وكذلك توفر لهم حقول تجارب لمنتجاتهم. وهذا ما استنكره مؤتمر أكرا الأخير، الذي أدان استخدام الأطفال للأسلحة الخفيفة. لقد نبهت الجرائم الوحشية التي شوهدت في صراع سيراليون المجتمع الدولي إلى الحاجة إلى حل عاجل لهذه المشكلة.

وبعد تجارب قاسية نظمت أفريقيا نفسها بهدف كبح هذا البلاء. لقد أظهرت التجربة على أرض الواقع أنه

بالرغم من أن العمل الفردي يظل هاما إلا أن نتائجه تقوضها سهولة اختراق الحدود وانعدام وسائل السيطرة الكافية عليها. ولذلك تم إنشاء أطر عمل على مستوى القارة وعلى المستوى دون الإقليمي لتبادل المعلومات والتعاون. وانعكس ذلك في اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقفا اختياريا وإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها.

وبسبب موقع بوركينا فاسو الجغرافي – حيث أنها تشترك في الحدود مع ست دول – يظل أمنها هشا. ولذلك صاغت حكومتنا مبادرات عديدة من أجل إيجاد حلول قابلة للتطبيق، من خلال منظمات إقليمية ودون إقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجلس إنتنتي. وشاركنا في عمليات مثل اتحاد بولت، وكومبيينغا ٩٧، وسينكاسي ٢٠٠٠، التي استهدفت تطوير القدرات الفردية لقوات الأمن وكذلك التماسك الإقليمي بينها والإرادة على التعاون من جانب الدول.

وعلى الصعيد الدولي تشارك بوركينا فاسو بإخلاص في منتديات التداول وفي المنتديات التي تهدف إلى التفاوض على اتفاقيات حول الأمور الأمنية. وأدينا هنا دورا نشطا في العملية التفاوضية التي أدت إلى عقد وتوقيع اتفاقية أوتاوا لحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ولا بد أن أذكر أن التزام بلدي بتلك الاتفاقية اتضح في تصديقنا الفوري عليها. علاوة على ذلك، هل أنا بحاجة إلى التذكير بأن الاتفاقية دخلت حيز النفاذ بتقديم بوركينا فاسو لصك تصديقها عليها؟

وعلى الصعيد الداخلي، نجد أن اللجنة المنشأة لمتابعة تنفيذ القرارات والاتفاقات الدولية المتصلة بالأمن قد بدأت أنشطتها. ولا تزال بوركينا فاسو ملتزمة بهذه القضايا، وسوف تدعم كل المبادرات التي تقدم في هذا الإطار.

ومثلما نشجب القيود التي تفرض على مبادرات السلام والأمن التي يتخذها المجتمع الدولي، فإننا نشجع كل إجراء جديد يتخذ في هذا الصدد. وترحب بوركينا فاسو باقتراح الأمم المتحدة تنظيم مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وينبغي أن تكون أهداف هذا المؤتمر توخي تطوير وتعزيز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى منع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي ينبغي من الناحية المنطقية أن تؤدي إلى تطوير وتعزيز المعايير الدولية والإقليمية والوطنية من أجل تسهيل تنسيق الجهود فيما يتعلق بهذه القضية. وينبغي أيضا أن تسفر هذه الجهود عن اتخاذ تدابير لدعم تلك المبادرات.

لا يمكن علاج أي شر من الشرور ما لم تعالج أسبابه الجذرية. ويبدو لنا أن من الطبيعي أن يكون الاتجار غير المشروع بالأسلحة ناتجا عن التصنيع غير المشروع والمفرط لتلك الأسلحة. والأسلحة شر لا بد منه للدفاع عن السلامة الإقليمية للدول ولصون النظام العام. وهي باختصار يجب أن تكون عنصرا للردع وأن تبقى تحت سيطرة حكومات الدول المنتجة لها.

إلا أن الواقع المحزن مع الأسف هو أن الأسلحة أصبحت اليوم حقا من حقوق أفراد لا يرجى منهم أي خير، متعطشين للربح ولا يترددون في استخدام أي وسيلة يوسعون بها مشاريعهم. لذلك ينبغي محاربة هذا الشر على ذلك المستوى. ولا بد من الكف عن ترك تصنيع الأسلحة ضمن مجالات أنشطة القطاع الخاص. ولا بد من وضعه تحت السيطرة الصارمة للحكومات. فعلى هذا الأساس وحده يمكن السيطرة على تجارة الأسلحة.

وبلدي مستعد لتقديم إسهامه المتواضع على كل المستويات لإنجاح ذلك المؤتمر.

هذا تحدٍّ يواجه الجنس البشري. ولا بد لنا من أن نعبئ كل قوانا وطاقاتنا لمواجهته. وينبغي أن تكون الألفية الثالثة ألفية يسودها السلام والأمن والوئام والتعاون على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وسوف تحكم علينا الأجيال الحالية والأجيال المقبلة بحسب النتائج التي نحققها والالتزام الذي نقطعه على أنفسنا وننفذه لبلوغ عالم أفضل – عالم خال من جميع التهديدات النووية – عالم يستطيع فيه الناس في الريف، سواء كانوا من كاتمندو أو من أنغولا، أن يعملوا في حقولهم دون المخاطرة بانفجار لغم أو التعرض للتهديد من أسلحة جماعة متمردة.

وبناء على ذلك سيكون مستقبل العالم المستقبل الذي نريده نحن له. فلنلتزم بمواجهة ذلك التحدي.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أذكِّر الأعضاء مرة أخرى بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات حُدد بالساعة ١٨/٠٠ من يوم الجمعة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وأن هذا الموعد النهائي سيتم التقيد به بدقة. لذا أحث الأعضاء على تقديم مشاريع القرارات في أسرع وقت ممكن، لا سيما المشاريع التقليدية والمشاريع التي تترتب عليها آثار مالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.